عنوان المداخلة:

أثر الإفصاح المحاسبي ومبدأ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ورقة تندرج ضمن المحور الخامس: الرهانات والآثار الحاسمة للمعايير الدولية IAS-IFRS.

من الملتقي الوطني الأول حول: النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS.المنظم من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم يومي: 14/13 جانفي 2013

المشارك الأول:

اللقب والاسم: شيخي بلال.

الوظيفة: أستاذ ومحافظ حسابات معتمد. **التخصص:** علوم التسيير.

الرتبة: أستاذ محاضر.

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.

الهاتف: 0770 20 80 50. **الفاكس:** 024 81 68 79.

العنوان الإلكتروني: chikhibillal@yahoo.fr

المشارك الثاني:

اللقب والاسم: شيخي خديجة.

الوظيفة: أستاذة. **التخصص:** إدارة أعمال.

الرتبة: أستاذة مساعدة.

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة مولود معمري. تيزي وزو.

الهاتف: 0770 20 80 50. **الفاكس:** 024 81 68 79.

العنوان الإلكتروني: ch.khadidja@yahoo.com

ملخص

مع تنامي وشمولية أنشطة المؤسسات الاقتصادية عبر العالم اتسعت الحاجة لمصادر تمويل هذا التوسع، مما أدى إلى تطور الأسواق المالية الدولية ومنها حاجة المستثمرين المساهمين في تمويل هذه المشاريع إلى المعلومة المحاسبية والمالية الموثوقة والمساعدة على اتخاذ القرار، الأمر الذي أدى بالهيئات المحاسبية الدولية إلى العمل على إرساء قواعد التوافق المحاسبي الدولي، ووضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي من شأنها الحد من مشكل اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول وتحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية الناتجة عنها. ولهذا تعتبر جودة هذه المعلومات الهدف الرئيسي الذي هيئات المحاسبة الدولية على تحقيقه من خلال وضع وتطوير مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية التي من شأنها تحسين المعلومات المحاسبية من حيث النوع والكم. تناولنا في هذه الورقة البحثية كل من مبدأ الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر متمما للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية وكذلك يتضمن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية ومبدأ القيمة العادلة الذي يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة في سوق مفتوح ومنافس، مما يسمح بإنتاج بيانات ومعلومات مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة. حيث تتوقع معظم الدراسات أن يكون هناك أثر حاسم على تعزيز جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية وضمان ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في المعلومات التي تقدمها من خلال الالتزام بهذين المبدأين

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي، المبدأ المحاسبي، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، القيمة العادلة.

Résumé

Avec la croissance des activités globale des institutions économiques à travers le monde le besoin des sources de financement a augmenté de cette expansion, ce qui a conduit au développement des marchés financiers internationaux, y compris les investisseurs ont besoin d'actionnaires dans le financement de ces projets à l'information comptable et financière fiable et aider à la prise de décision, ce qui a conduit les organismes de la comptabilité internationaux à travailler pour établir des règles de la compatibilité internationale , et d'élaborer un ensemble de normes comptables internationales qui permettraient de réduire le problème des pratiques comptables différentes entre les pays et d'améliorer la qualité de l'information comptable et financière. Pour cela la qualité de ces informations est considérée comme le but principal au quel les normes comptables internationales se sont attachées à réaliser, en fixant un ensemble de caractéristiques qualitatives qui rendent utiles les informations comptables fournies par les états financiers et d'une qualité élevée pour ses utilisateurs, qualité qui apparaît à travers sa compréhensibilité, sa fiabilité et la comparabilité. Pour réaliser ces caractéristiques un ensemble des normes et des principes comptables internationaux ont été développées et élaborés afin d'améliorer l'information comptable en termes de qualité et de quantité. Nous avons abordé dans ce document deux principes, le premier a trait au principe de la publication des informations comptables, considéré comme complément des états financiers, où il affiche les politiques comptables suivies par l'entreprise dans la préparation de ses états financiers et comprend également une analyse des chiffres globaux de ces listes, en plus des informations à caractères privé et autres faits qui affectent l'entreprise et ses états financiers. Le deuxième principe concerne la juste valeur, principe qui permet de faire une évaluation précise des actifs et des passifs de l'entreprise dans un marché ouvert et compétitif, ce qui permet ainsi de produire des données et des informations financières précises et réalistes, reflétant la situation financière réelle de l'entreprise. Le respect de ces deux principes assure aux clients la confiance dans l'institution et dans les informations qu'elle fournit en raison de leur importance et leur rôle dans l'amélioration de la qualité et de la crédibilité de l'information comptable.

Mots clés: norme comptable, principe comptable, les états financiers, la publication des informations comptables, la juste valeur.

مقدمة

تعد عملية ترشيد وتحسين القرارات التي تتخذها مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية في صلب اهتمام معايير المحاسبة الدولية، بل هي الدافع وراء النقلة النوعية لتطور وظائف المحاسبة من إطارها التقليدي القائم على تسجيل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية التقليدية (الميزانية وقائمة الدخل) إلى المجال الرحب لنظام المعلومات المحاسبي في صورته الحديثة الهادفة إلى التركيز على نوعية وجودة المعلومات المحاسبية وكفاية الإفصاح المحاسبي وتطوير وتعديل مخرجات النظام في شكل قوائم مالية مستحثة وجديدة تسمح بإنتاج وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية من حيث النوع والكم تلبي احتياجات مختلف الأطراف وتساعدهم في ترشيد قرارتهم الاقتصادية.

إشكالية الورقة البحثية: تهدف هذه الورقة البحثية إلى بحث: ما هو أثر الالتزام بتطبيق مبدأي الإفصاح المحاسبي والقيمة العادلة وفق لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية على تحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية؟

ولقد تم دعم هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات جاءت على النحو التالي:

- ما هي المحددات الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية؟

- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي في تحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية؟
- ما هو أثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على تعزيز مدلولية وواقعية الأحداث الاقتصادية ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضيات الورقة البحثية: لقد بنينا إشكالية هذه الورقة البحثية والتساؤلات المرافقة لها على الفرضيات الموالية:

- تتمثل المحددات الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في مجموعة من الخصائص النوعية.
- يلعب الإفصاح المحاسبي دور هام في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث النوع والكم، وذلك بناءا على زيادة مضمون المعلومات المنشورة من جهة وتنوع وزيادة القوائم المالية المعدة من جهة أخرى.
- التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة، مما يسمح بإنتاج بيانات مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

- التعرف على الخصائص الأساسية المحددة لجودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على مبدأ الإفصاح المحاسبي وأنواعه، مع إظهار أهميته في تعزيز شفافية ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية.
- التعرف على مبدأ القيمة العادلة وبيان أثرها على قياس موجودات المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بجودة وواقعية المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من كونها تتناول موضوع من بين أهم الموضوعات التي.تشغل اهتمامات معايير المحاسبة الدولية، والمتمثلة في تحسين وتعزيز جودة المعلو مات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية التي تمثل أساس عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مختلف المستخدمين.

خطة الورقة البحثية: بناءا على ما سبق، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: طبيعة النظام المعلوماتي المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: ماهية النظام المعلوماتي المحاسبي

المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: أثر مبدأ القيمة العادلة على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم مبدأ القيمة العادلة

المطلب الثاني: أهمية مبدأ القيمة العادلة في تعزيز مدلولية وواقعية البيانات المالية

المطلب الثالث: أثر مبدأ القيمة العادلة على المحاسبة وتقييم الأدوات المالية وعلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: طبيعة النظام المعلوماتي المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

بالرغم من تعدد مصادر المعلومات إلا أنه يمكننا التمييز بين نوعين من المعلومات يتمثل النوع الأول في المعلومات العامة التي يوجد لها مصادر مختلفة، وأما النوع الثاني والأهم فيتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية التي ينتجها النظام المعلوماتي المحاسبي و تتضمنها القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية النظام المعلوماتي المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي لنظم المعلومات الإدارية، يهدف إلى توفير معلومات وبيانات مالية مفيدة وملائمة لجهات متعددة للمساهمة في اتخاذ القرارات.

أولا: تعريف النظام المعلوماتي المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه [1] نظام جزئي متخصص من نظام المعلومات الإدارية، يهدف إلى تجميع، تشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للشركة. كما يعرف أنه [2] أحد النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة، متناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية.

وبالتالي فنظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى [3] توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف.

ثانيا: خصائص النظام المعلوماتي المحاسبي

يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بنفس المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة، كما أنه له مواصفات متميزة نذكر منها:[4]

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها.
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية من تحويلها إلى بيانات محاسبية.
- أن يتصف بالمرونة الكافية للتأقلم مع ما يطرأ من تغيرات على الأهداف إضافة إلى هدفه الرئيسي المتمثل في [5] تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات.

كما يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بأهمية في كونه هو وحده الذي يمكن الإدارة ومختلف الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة، كما أنه يتصل بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكل في مجملها النظام الشامل للمعلومات.

إضافة إلى هذا يمكن نظام المعلومات المحاسبي من التعرف على أحداث المستقبل وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

ثالثا: مكونات النظام المعلوماتي المحاسبي

وفيما يلي عرض موجز للعناصر الأساسية المكونة للنظام المعلوماتي المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:[6]

1. **وحدة تجميع البيانات**

يقوم هذا العنصر بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل.

2. **وحدة تشغيل البيانات**

إن البيانات المجمعة في الغالب لا يمكن استخدامها في لحظة تجميعها، بل تحتاج إلى تشغيل أي معالجة لتصبح مفيدة لمستخدميها.

3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات**

وتقوم هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة لأجل استخدامها في المستقبل.

4. **وحدة توصيل البيانات**

وتتمثل في قنوات المعلومات التي تمثل الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات المحاسبية والمالية وتقديمها سواء إلى مستخدميها داخل المؤسسة أو خارجها كالمستثمرين، وبالتالي فان المستثمر من بين أهم العناصر المستهدفة من خلال النظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين، هما:[7]

أولا: المجموعة الأولى: مستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل المؤسسة الاقتصادية

ويقصد بهم أفراد الإدارة الذين يتخذون قرارات تتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والرقابة على هذا الاستغلال. ولاشك أن توفير المعلومات الدقيقة والملائمة لمتخذوا القرارات الداخلية تمكن من حسن استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة. وذلك كما يلي:

1. **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بالمعلومات لأجل تقييم السياسات الإدارية والتمويلية ومعرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة، و المساعدة في إعداد الموازنات لمختلف أغراض التخطيط والرقابة.

2. **أصحاب الملكية** (في حالة شركات الأشخاص): فيعتمدون على المعلومة للتعرف على مدى القدرة على تحقيق أهداف الشركة وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات وتحقيق و توزيع الأرباح.

3. **العاملون:** فيهتمون بالكيفية التي تمت بها تحديد الحوافز ومدى مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية العاملين وتحسين كفاءتهم من خلال الدورات التكوينية.

ثانيا: المجموعة الثانية: مستخدمي المعلومات المحاسبية من خارج المؤسسة الاقتصادية

وتشمل الفئات الموالية: المستثمرون، المقرضون، الموردون والدائنون التجاريون الآخرون، العملاء والحكومات. حيث تؤثر المعلومات التي ينتجها النظام المعلوماتي المحاسبي على قرارات هؤلاء. وذلك كما يلي:

- **المستثمرون**:يهتم المستثمرون بنفس المعلومات التي يهتم بها أصحاب الملكية، إضافة إلى:
  - حصة السهم الواحد من الربحية واتجاهاتها المستقبلية.
  - المقارنة بين نتائج الفترات المالية وتوضيح أسباب الاختلاف.
  - ما هي الإجراءات المتبعة ومدى مساهمتها في تحقيق أهدافها.

- **الدائنون والمقرضو**ن: يهتمون بالدرجة الأساس بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم وفي توفير السيولة النقدية، ومصادر الحصول على الأموال.

- **الأجهزة الحكومية**: وتهتم بالمعلومات لأجل:
  - عمليات التخطيط على المستوى الوطني.
  - تقييم أداء المؤسسات وإعداد الإحصائيات والدراسات المتعلقة بها.
  - إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية.

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها. حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولا: القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المالية هي جاهزيتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.[8]

ثانيا: الملائمة Pertinence

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنه تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. فالمعلومة غير المؤثرة تمثل حشوا لا فائدة منه يستحسن استبعادها. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه. وللملائمة ثلاثة خصائص ثانوية، هي:[9]

– أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

– أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية رجعية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، وهذا ما يساعد متخذ القرار على الاستمرار فيه أو تصحيحه.

– أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار على تحسين احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

ثالثا: الموثوقية Fiabilité

وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتي يجب أن تتمتع بالخصائص الموالية:[10]

– صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة، بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب، أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.

– الموضوعية أو قابلية التحقق، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

– الحياد، حتى تكون المعلومات موثوقة، يجب أن تكون البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفا.

– الاكتمال، بحيث يجب أن تكون البيانات المالية كاملة، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة.

– التوقيت المناسب، من الضروري تقديم المعلومات في الوقت المناسب لأن تأخرها يؤثر على عملية اتخاذ القرار.

– الموازنة بين العائد والتكلفة، بحيث يجب أن تفوق المنافع المشتقة من هذه المعلومات التكاليف التي استنفذت للحصول عليها.

رابعا: القابلية للمقارنة: Comparabilité

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.[11]

ويمكن تلخيص هذا المبحث من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: نظام المعلومات المحاسبي و الخصائص المحددة لجودة المعلومات المحاسبية

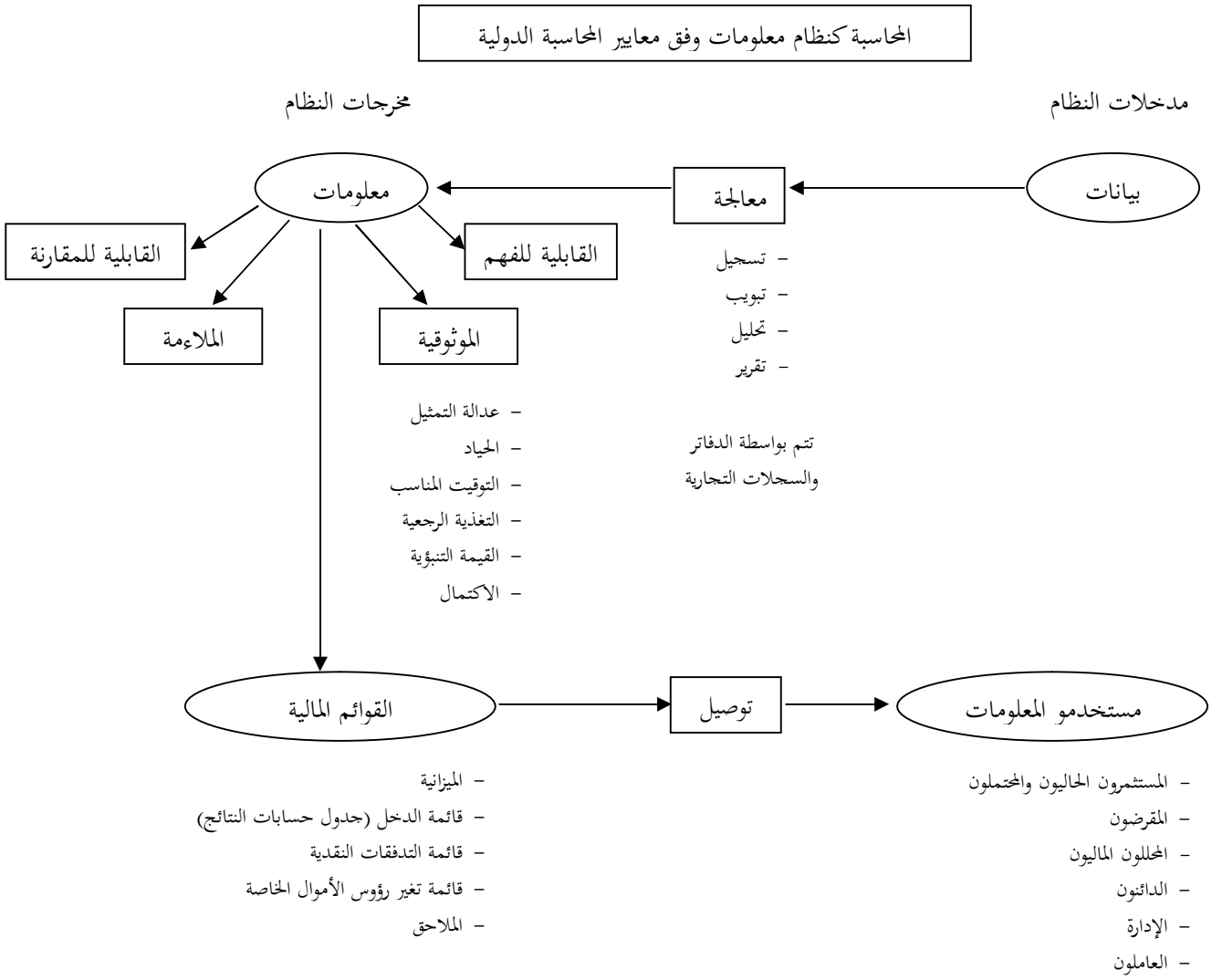

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المراجع الموالية:

مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص: 226.

محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكيم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جامعة البتراء، عمان، الأردن، 25/24 ديسمبر 2003، ص ص: 08-09.

المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

تطور وظيفة المحاسبة من مجرد تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية وتصنيفها واستخراج القوائم المالية التقليدية (الميزانية وقائمة الدخل) إلى نظام معلومات متكامل مهمته الرئيسية تقديم المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرارات من داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية هو ما أدى إلى تطوير مفهوم وأهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية من ناحية زيادة مضمونها من جهة وتنوع وزيادة القوائم المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

تتعدد تعاريف وتصنيفات أنواع الإفصاح المحاسبي حسب المراجع الدولية للمحاسبة، لذا سيتم تناول أهم التعريفات والأنواع المتداولة.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

وهناك عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي، من بينها:

- ويعرف على أنه [12] "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل".

- كما يعرف بأنه [13]."عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".

ومنه نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو العمل على توصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات الصادقة والشفافة لمستخدمي القوائم المالية دون أي تضليل أو غموض.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي:

أما فيما يخص أنواعه، فتتمثل فيما يلي: [14]

1. الإفصاح الكامل (الشامل)

ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على متخذ القرار، حيث لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل

وينطوي هذا النوع على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين المستخدمين، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3. الإفصاح الكافي

يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، إذ أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، أو الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة للمستخدمين.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

هو اتجاه معاصر في الإفصاح ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة، وبذلك توجب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات. مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله، ويساهم هذا النوع في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية من شأنها أن تحقق مكاسب لفئة معينة دون أخرى.

6. الإفصاح الوقائي (التقليدي)

وهو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة لأصحاب الشأن، والمستثمر الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لذلك تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل االمحددة له وكذا يتم وفق أساليب علمية ومنظمة.

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية: [15]

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم.

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر.

3. تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

ثانيا: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية لكن يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحق القوائم المالية أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول و الاتفاق منها:[16]

1. **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها**

إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2. **المصطلحات والعرض التفصيلي**

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.

3. **الملاحظة الهامشية**

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية،كالإفصا ح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

4. **الملحق**

ويشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية.

5. **المعلومات الموجودة بين الأقواس**

وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير معنيين بالمحاسبة.

6. شهادة المراجع

تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

وتعد القدرة على إعداد ونقل و نشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة.[17] فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية. حيث أن الأخير أكثر عمومية. إذ أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، لأن هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الدقيقة. وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليليها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف. حيث كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تحدث في الشركات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة، لأن اعتماد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة. وكلاهما ساهم بشكل كبير في الضعف المالي سواء في الشركات أو على مستوى الدولة، وذلك من خلال الحاجة إلى تبرير السلوكيات والسياسات المتبعة من طرف الأعوان الاقتصاديين بما فيها السلطات، ومدى قبول المسؤولين بالقرارات والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة. ويمكن تلخيص هذا الدور فيما يلي:

- توفير أقصى حد من المعلومات لمستخدميها، حيث يركز الإفصاح المحاسبي على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفدين، بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بشكل يسمح بتعزيز جودة تلك المعلومات مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.
- نشر كل الإيضاحات والتفسيرات من خلال أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية الواردة بالقوائم المالية، مما يسهل عملية فهمها واستيعابها من قبل المستفدين منها.
- تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية الصادقة والموثوقة التي لها علاقة بالمشروع.
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات مالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات. كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.

- يسمح للأطراف الذين تكون سلطاتهم ومواردهم وإمكانياتهم محدودة للحصول على معلومات من مصادر أخرى بالإطلاع على ما يريدونه من خلال القوائم المالية.

- الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المستعملة والتغييرات التي تطرأ عليها يسمح بتفسير البيانات المالية ما يؤدي إلى الثقة في المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: أثر مبدأ القيمة العادلة على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

كان النقاش دائما بين مستخدمي البيانات المالية فيما إذا كانت التكلفة التاريخية تعبر عن الحقائق الاقتصادية وتسمح لمستخدمي البيانات المالية من فهم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية. وبما أن الهدف من البيانات المالية هو تقديم معلومات مفيدة ومناسبة ومساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، كان من المفروض أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية. ولذا لابد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة .

المطلب الأول: مفهوم مبدأ القيمة العادلة

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة على أنها [18] المبلغ الذي يمكن إن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت.

كما تعرف القيمة العادلة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد بالقيمة الحقيقية،[19] والتي تتمثل في المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.

وتغطى محاسبة القيمة العادلة كل من:

أولا: الأدوات المالية: ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها. وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج التسعير.

ثانيا: الاستثمارات العقارية: يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير إلى قائمة الدخل.

ثالثا: المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية: تظهر بالقيمة العادلة بعد خصم مصاريف البيع ويؤخذ التغيير إلى قائمة الدخل.

رابعا: التزامات عقود التأمين: يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث في بيان الدخل.

المطلب الثاني: أهمية مبدأ القيمة العادلةفي تعزيز مدلولية و واقعية البيانات المالية

الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة، فلا يمكن تصور دراسة عن العرض والطلب، أو مدى الاستثمار وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية، ومكتملة من حيث النوعية والكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة. فتبني مبدأ القيمة العادلة في تقدير البيانات المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل.

كما أصبح من الواضح أنه في ظل المحاسبة التقليدية القيم المالية قي الميزانية وجدول حساب النتائج سابقا لا تقدم جوابا كافيا للإيفاء بمتطلبات المستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة المستندة إلى معلومات عادلة تعكس الوقائع الاقتصادية، ولهذا جاءت محاسبة القيمة العادلة لتضييق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية. وبالتالي فان اعتماد مبدأ القيمة العادلة سيحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلوليتها.

كما يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة تحديد الربح أو الخسارة وفقا للمفهوم الاقتصادي، حيث أن الدخل من الناحية الاقتصادية هو الزيادة الناجمة في القيمة المتبقية للموجودات أي في حقوق الملكية. ومن المنظور الاستثماري فإن الزيادة في قيمة الموجودات المالية يرافقها زيادة في حقوق الملكية، وفي رأس المال وأموال الشركة الأخرى المستثمرة في موجودات لجني عائد عليها من الاستثمار في السوق، نظرا لأن القيمة العادلة تمثل القيمة الحالية لتوقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من الموجودات مخصومة بالأسعار الجارية للعائد على الاستثمار، كما تعتبر معلومات القيمة العادلة مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية ومنه الالتزام بمتطلبات مبدأ القيمة العادلة يسمح بتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:[20]

أولا: الاعتراف بالحقائق الاقتصادية

تعكس القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها. ذلك أن القيمة العادلة تحدد في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية. ونبين فيما يلي مدى مساهمة مبدأ القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على البنود الهامة التي تمسها محاسبة القيمة العادلة:

1. الموجودات المالية

وتشمل هذه الموجودات الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها وكانت في السابق تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل، وبالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم تقييمها وفق مبدأ القيمة العادلة.

2. الاستثمارات العقارية

في ظل إتباع طريقة التكلفة فإن الاستثمارات كانت تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاهتلاك دون أخذ الزيادة أو النقصان في قيمتها بسبب الأحداث الاقتصادية في قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)، أما بموجب مبدأ القيمة العادلة فيتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة وأخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذه الاستثمارات.

3. الموجودات الزراعية والبيولوجية

يتم إظهار المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية وفقا لقيمتها العادلة، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وتكلفة البيع في قائمة الدخل. وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الفلاحي.

ثانيا: الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية

لاشك أن المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة قد عنيت لأول مرة بموضوع المخاطر المالية وإدارتها. فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، أسعار الفوائد وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع الخ.

ثالثا: تدعيم الشفافية في الاقتصاد

يدعم تطبيق مبدأ القيمة العادلة متطلبات الإفصاح الضرورية للمعلومات المالية.

رابعا: تعزيز الأسواق المالية

إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ القيمة العادلة يحقق منفعة رئيسية للمستثمرين، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة، وذلك من خلال ما يلي:

- تعكس تقدير سوق الأوراق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومن يقوم بشرائها وإصدارها.
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو بالبيع، أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

المطلب الثالث: أثر مبدأ القيمة العادلة على المحاسبة وتقييم الأدوات المالية وعلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

تغطي محاسبة القيمة العادلة كل من الموجودات البيولوجية والمحاصيل الزراعية، إضافة إلى الأدوات المالية، كما تعكس القيمة العادلة تقديرات للأوضاع الاقتصادية السائدة، وكذا الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية. ولهذا من الضروري العمل على إقامة سوق أوراق مالية فعال يساعد في تحديد القيمة العادلة.

كما أن هناك عدة جوانب اقتصادية تتأثر من جراء إتباع محاسبة القيمة العادلة، ومنها تحديد أرباح الشركات والمؤسسات التي كانت في السابق تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والأصول البيولوجية تتحقق عند بيعها. أما في ظل محاسبة القيمة العادلة ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها.

أما بالنسبة للأدوات المالية والتي تشمل الأسهم والسندات كانت في السابق تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل، بالرغم من قابليتها للتداول، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها. كما أن اعتماد التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأدوات المالية تشوه ما تعكسه البيانات المالية، وذلك لأن إظهار الأوراق المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من تكلفنها التاريخية يعني أن هناك أر باحا محققة، ولكن غير معترف بها، ولا تظهر في البيانات المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها، وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها. هذا إضافة إلى أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها. مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح آو الخسارة. ومن هنا يتجلى دور مبدأ القيمة العادلة. [21]

وعند تقييم الأدوات المالية وفقا لمبدأ القيمة العادلة، فإنه نجد الحالات التالية:

- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة.

- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط، وغير منظم كبعض الأسواق الموازية، وفي حالة عدم وجود سعر سوقي معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية. ومن أهم هذه الوسائل نجد:

✓ القيمة السوقية الجارية لأداة مالية متشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها.

✓ تحديد حجم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها شكل جوهري كالفترة المتبقية للاستحقاق وغيرها.

- أما في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كاملة بسبب غياب سوق الأوراق المالية كما في حالة الجزائر فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأوراق المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التقين منها وذلك لمساعدتهم على تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

و قد أولت معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا لتقييم الأدوات المالية، فوضعت لذلك معيار IAS39 ومعيار IAS32. حيث يدور المعيار الدولي رقم 39 حول المحاور الرئيسية التالية: [22]

- التعرف على كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وطرق قياسها.

- التأكيد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، وهو بذلك يطرق باب مفهوم القياس وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق به بالأخذ بالقيمة العادلة.

- التعرف على التحوط [23] ومبررات استخدامه، وأساليب تطبيقه حيث أقر هذا المعيار التحوط للمخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة بسبب التعامل بالأدوات المالية.

أما بالنسبة للمعيار IAS32 فيدور حول المحاور الرئيسية التالية: [24]

- بيان كيفية تصنيف الأدوات المالية الصادرة بواسطة الشركة كالتزامات أو حقوق ملكية.
- وصف المعاملة المحاسبية لأسهم الخزينة.
- تحديد الظروف الدقيقة التي في ضوءها يمكن إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية في الميزانية.

وبالتالي فإن الإقتداء بهذين المعيارين في تطوير تقييم الأدوات المالية، وتقديم مختلف الإفصاحات عنها، يسمح بتوفير معلومات دقيقة وشفافة حول القيمة الحقيقية للأدوات المالية. ولكن للأسف لم يقم بعد النظام المحاسبي المالي الجديد بتبني هذين المعيارين. واكتفى بإقرار مبدأ القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية.

وبالتالي فإن التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة، مما يسمح بإنتاج بيانات مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة، الأمر الذي يوفر معلومات موثوقة ومفيدة لاتخاذ القرارات من طرف المستثمرين.

فتقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة يسمح بتوفير معلومات محاسبية بعيدة عن الأخطاء والتحيز تبعث الثقة في المستثمرين وتشجعهم على الإقبال على الأدوات المالية للشركات المساهمة.

خاتمة

تعتبر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية الركيزة التي تعتمد عليها مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذا لابد أن تتميز هذه المعلومات بجودة ومصداقية لخدمة الغرض الذي نشرت من أجله. هذا ما يتطلب أن تتوفر في هذه المعلومات مجموعة من الخصائص الكيفية والمتمثلة في القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة. ولتوفير هذه الخصائص لابد من الالتزام بمجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية من بين هذه المبادئ مبدأ الإفصاح المحاسبي الذي يحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في كل قائمة من القوائم المالية فضلا عن اعتماد مجموعة من الأساليب لشرح وتفسير السياسات والطرق المحاسبية المستعملة كل هذا من شأنه أن يزيد من مضمون المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها ومصداقيتها. بالإضافة إلى مبدأ القيمة العادلة الذي يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة في سوق مفتوح ومنافس، مما يسمح بإنتاج بيانات ومعلومات مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة.

الهوامش:

1 ضحى محمود الخطيب- عمرو عباس المعتز، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص:42.

2 قاسم الحوبيتي- زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، على الخط، وحدة الحدباء، العراق، 2003، ص:42. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.infotechaccounts.com/PHPBB2/in dex.php;

3 عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزغبي، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 15.

4. محمد الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، عمان، 2004، ص:59.

5. محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص:90.

6. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص:49-51.

7. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص: 14-15.

8. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص:40.

9. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، المحاسبة المالية- القياس والإفصاح في القوائم المالية-، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، الأردن،2009، ص ص: 23-24.

10. أحمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

11. قاسم الحوبيتي، زياد السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

12. لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة،" الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، [على الخط]. 2006، المجلد: 28، العدد: 2، ص:202، متاح على الموقع الالكتروني الموالي: www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No2/11.doc (2011/01/03)

13. محمد أبو زيد، المحاسبة الدوليةو انعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشرو التوزيع، القاهرة، 2005، ص: 578.

14. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية [على الخط]. 2007، المجلد 29، العدد 1، 2008/1/4، ص ص:180، 181. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: http:// www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL292007/economy/1/10.doc،

15. وليد الحيالي، نظرية المحاسبة،(على الخط)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. ص ص: 371، 380. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: http://www.ao-academy.org/docs/Nadha ryat%20almuhasaba، تاريخ الإطلاع: 2012/11/12.

16. محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 583-585.

17. مصطفى السعدني، مدى ارتباط الشفافيةو الإفصاح بالتقارير الماليةو حوكمة الشركات، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، ملتقى دولي حول مهنة المحاسبةو المراجعةو التحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية من 4-5 /12 / 2007، ص:15.

18. معتز أمين السعيد- محمد سليم العيسي، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم في إطار المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الأردن، 15/14 أفريل2009. ص:30.

19. الجريدة الرسمية رقم 19، 2009/03/25، ص:87.

20. نعيم سابا الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، محاضرة جرت في المركز الثقافي بالمزة، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، 2007/07/21، ص ص: 4-5.

21. حواس صالح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدوليةو أثره على مهنة المدقق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.ص:111.

22. معتز أمين السيد- محمد سليم العيسي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

23. لتحوط: ترمي إلى نقل الخسارة المتوقعة من حيازة الأدوات المالية إلى طرف ثالث، وذلك باستخدام أساليب وتقنيات عديدة منها بيع وشراء العقود الآجلة وكذا الخيارات...و غيره.

24. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار الطيبة، القاهرة، 2004، ص:67.